

أثر نظم ضمان الإستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية

المدرس الدكتور حيدر علوان كاظم

جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة

المقدمة

يلعب الاستقرار السياسي والأمني في الدول الساعية الى جذب الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى عوامل مؤثرة أخرى دوراً فاعلاً في تشجيع المستثمرين الأجانب أفراداً كانوا أم مؤسسات على القدوم باستثماراتهم إليها ،ويحظى هذا الموضوع بأهمية بالغة حينما نتحدث تحديداً عن بعض البلدان النامية التي تشهد الأوضاع العامة فيها قدراً من حالة اللاإستقرار السياسي وكذلك الأمني وذلك بسبب مناهج العنف أو الإرهاب التي تتبناها بعض الجماعات المسلحة ذات الرؤى السياسية أو الدينية المتطرفة أو نتيجة لإصرار بعض مؤسسات المجتمع المدني فيها وأطراف خارجية أخرى في دعواها بضرورة تبني حكومات هذه البلدان لمناهج التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي ،وعلى الرغم من إمكانية القول بان مناخ الاستثمار في غالبية هذه البلدان قد شهد تحسناً نسبياً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة إلا إن شمولية هذا التحسن ومستواه ظل يختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ،ولذلك جاء هذا البحث في محاولة لدراسة تأثير هذا العامل (مدى الاستقرار السياسي والأمني) في تحديد قدرة بعض البلدان النامية مثل العراق على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في المدى القريب أو المتوسط وما يخلفه ذلك بالتالي من آثار في تحديد اتجاه مؤشر النمو الاقتصادي فيه والدور الذي يمكن أن تلعبه نظم الضمان ضد المخاطر غير التجارية ومجالات منفعة المعلومات المحاسبية في هذا المجال.

مشكلة البحث

تتلخص المشكلة الخاضعة للدراسة بالانخفاض النسبي في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى العراق حالياً باعتباره احد البلدان النامية الساعية إلى جذب هذا النوع من الاستثمارات وذلك بسبب انخفاض مؤشرات مناخ الاستثمار فيه والناجم ولو جزئياً عن التردّي الحاصل في مجمل أوضاعه السياسية والأمنية مع تقادم الإجراءات والسياسات المحاسبية المعتمدة فيه والمتعلقة بانتاج وتوصيل المعلومات المالية وما يخلفه ذلك بالتالي من آثار سلبية في مجال قدرة اقتصاد هذا البلد على تحقيق المزيد من النمو في المدى القريب او المتوسط ..

هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى المشاركة في النقاشات الجارية حول موضوع جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية ومحاولة بيان التأثيرات المحتملة لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تشهده الأوضاع العامة في بعضها وكذلك تقادم الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالإبلاغ المالي المعتمدة فيها في تدني مؤشرات مناخها الاستثماري وانعكاسات ذلك في مجال قدرة اقتصاداتها على تحقيق المزيد من النمو أو التطور في المدى القريب أو المتوسط، ومن خلال تشخيص ودراسة العوامل والمتغيرات المؤثرة وذات الصلة بالموضوع سنحاول اقتراح ما يمكن أن يسهم في إحداث شيء من التطوير في السياسات أو الإجراءات المعتمدة في هذا المجال وتحديد ما يتعلق منها بتخفيض المخاطر غير التجارية وتحسين مستوى الشفافية على الصعيدين الجزئي والكلّي.

فرضية البحث

لأجل تحقيق الهدف اعلاه سنفترض ابتداءً: "إن المخاطر غير التجارية التي يخشى المستثمرون الأجانب مواجهتها عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في البلدان غير المستقرة سياسياً يمكن تداركها أو خفضها عند حدها الأدنى وذلك من خلال اعتماد حكومات تلك البلدان المضيفة لأنظمة ضمان خاصة ضد هذا النوع من المخاطر وكذلك اعتمادها لإجراءات محاسبية وإبلاغ مالي متطورة من شأنها المساهمة في فض المنازعات وتفعيل سياسة ترويج ناجحة للفرص الاستثمارية خارجياً".

أهمية البحث

يعتبر موضوع تحفيز المستثمرين الأجانب على القدوم إلى البلدان النامية باستثماراتهم من المواضيع الحديثة نسبياً والتي تحظى باهتمام متزايد من قبل العديد من الحكومات في البلدان العربية نظراً لحاجة هذه البلدان إلى تحقيق المزيد من النمو في اقتصاداتها، فغالبية تلكم البلدان تقريباً دخلت الألفية الثالثة بآمال كبيرة نحو تحسين أوضاعها الاقتصادية وكذلك الاجتماعية من خلال اجتذابها للمزيد من الأموال والاستثمارات الأجنبية، وهي لا تزال تسعى لأجل ذلك بشكل دائم ودؤوب من خلال اعتمادها للعديد من التشريعات والإجراءات الانفتاحية، لكن وعلى الرغم من ذلك يلاحظ بان عدداً غير قليل من هذه البلدان قد أخفق في المسعى هذا كما أخفق أيضاً في استقطاب أو تثبيت رؤوس الأموال والفوائض المحلية ذاتها والتي لا تزال تتدفق إلى أسواق المال العالمية بغزارة، ويبدو انه ليس من المنتظر حدوث استنزاف كبير لمثل هذه الاستثمارات لصالح تلكم البلدان في الأجل القريب أو المتوسط ما لم تبادر الجهات المعنية فيها إلى اعتماد بعض السياسات والنظم المتطورة التي تكفل تحسن مناخ الاستثمار فيها، ولذلك جاء هذا البحث في محاولة لأجل التوصل إلى اقتراح ما يمكن وصفه بالحل لجانب معين من جوانب المشكلة المطروحة.

أولاً : الاستثمارات الأجنبية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي

تتنوع الاستثمارات الأجنبية حالياً ما بين نمطين شائعين هما الاستثمار الأجنبي المباشر FDI والاستثمار الأجنبي غير المباشر، ويتجسد الفرق بينهما في كون الأول يمثل استثماراً فعلياً طويل الأمد يقوم به طرف أجنبي (غير مقيم) في القطاعات الإنتاجية والخدمية للاقتصاد الوطني كالصناعة والتجارة والزراعة والطاقة والسياحة والاتصالات وغيرها، أما النوع الثاني (غير المباشر) فعادةً ما يتركز في الأسواق المالية وذلك من خلال تملك الجهات الأجنبية للأسهم والسندات والتداول بها بهدف تحقيق الربح . ولعل أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي إزاء مصادر التمويل الخارجي الأخرى هو خلوه من تحميل البلد المضيف من أعباء المديونية أي إن التدفقات المالية القادمة بشكل استثمار أجنبي لا تشكل ديناً على ذلك البلد كما هو الحال بالنسبة للقروض الخارجية، بالإضافة إلى أنه لا يقترن بالتزامات سياسية قد يترتب عليها خرق لمبدأ السيادة أو الاستقلال الوطني كما هو الحال بالنسبة لبعض المنح والمعونات الأجنبية المشروطة. ومع التضاؤل المستمر في الموارد الاقتصادية المتاحة للبلدان النامية واعتماد اقتصادات العديد منها على الربح الناجم عن تصدير سلعة رئيسة واحدة (هي النفط) كمصدر أساسي للدخل فيها لذا تشتد حاجة هذه البلدان في غالب الأحيان إلى وجود الاستثمارات الأجنبية الآن وفي المستقبل وبخاصة المباشرة منها لتسهم بجانب عوامل أخرى في دفع عجلة النمو الاقتصادي فيها.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الشطر الأعظم من الاستثمارات الأجنبية تتجه حالياً نحو الدول المتقدمة، فضلاً عن تحول جزء من هذه الاستثمارات التي كانت تذهب إلى البلدان النامية لصالح دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية (الجناي، 2001 : 8)، وحسب تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (Unctad) فإن التقديرات الأولية لحجم التدفقات الاستثمارية المباشرة في العام 2000 بلغت حوالي (1400) مليار دولار، قدرت حصة الدول المتقدمة منها بحدود 80% في حين بلغت حصة البلدان النامية 17%، وأما المتبقي وهو 3% فكان من نصيب الدول المتحولة (World Investment Report ,Unctad, 2001). واستناداً إلى التقرير ذاته فإن أغلب الاستثمارات في الدول المتقدمة تركزت في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وأما بالنسبة إلى البلدان النامية فقد تدفقت أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة آسيا حيث تشير دراسة لمؤسسة التمويل إن الاتجاهات الأخيرة نحو عولمة أنماط الإنتاج والاستهلاك أدت إلى زيادة حادة في الاستثمار العالمي وأسفر هذا عن طفرة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وقد توجهت معظم هذه الزيادة إلى اثنا عشر بلداً نامياً جاءت الصين في مقدمتها.

أما بالنسبة إلى البلدان العربية فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها في العام 1999 بحدود (8.7) مليار دولار ليمثل بذلك نسبة 1% من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي و 4.2% من إجمالي حجم تلك الاستثمارات الموجهة نحو البلدان النامية ،وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات في ثلاث بلدان عربية هي: المملكة العربية السعودية بواقع (4.8) مليار دولار وجمهورية مصر العربية بواقع (1.5) مليار دولار والمملكة المغربية حوالي (847) مليون دولار .ولكن الصورة تبدلت للأعوام ما بين 2001 . 2003 حيث احتلت المملكة المغربية المرتبة 32 بين الدول الـ 140 الجاذبة للاستثمار على الصعيد العالمي تليها تونس بالمرتبة 58 ثم قطر بالمرتبة 67 ثم لبنان بالمرتبة 90 ثم الجزائر بالمرتبة 91 وليبيا في المرتبة 116 وسوريا في المرتبة 121 ومصر في المرتبة 123 ثم اليمن وعمان والكويت في المراتب 124 ، 126 ، 137 على التوالي وأخيراً السعودية والتي احتلت المرتبة 138 .

وجاء التقرير الصادر عن المنظمة ذاتها لعام 2003 ليعكس صورة غير مشجعة بخصوص تدفق الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي خلال العام 2002 ،حيث أشارت التقديرات إلى انخفاض الحجم الكلي لهذه الاستثمارات في العام 2002 بنسبة 20% وذلك للعام الثاني على التوالي ليصبح (679) مليار دولار مقارنةً بـ (818) مليار دولار عام 2001 و(1400) مليار دولار عام 2000 ، ويعتبر ذلك أكبر انخفاض حدث منذ العام 1999، فمن بين 195 دولة وردت في التقرير انخفض حجم التدفقات الاستثمارية في 108 دولة ،وأما بالنسبة للبلدان العربية فقد أكد التقرير أيضاً هبوط الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية الواردة إليها إلى (4.5) مليار دولار عام 2002 مقارنةً بمستواها للسنة السابقة 2001 والتي كانت تبلغ (6.7) مليار دولار ،وأشار التقرير إلى أن العوامل الرئيسية التي تقف وراء انخفاض تدفقات الاستثمار العالمي هي تباطؤ النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم ،وعدم وضوح مؤشرات التحسن الاقتصادي على الأقل في المدى القصير ،وضعف أداء الأسواق المالية في الكثير من الدول، وانخفاض ربحية الشركات ،وتباطؤ خطى إعادة البناء المؤسس في بعض الصناعات وتراجع عمليات الخصخصة في بعض الدول ،وعلى عكس الاتجاه أكد التقرير أن دول شرق ووسط أوروبا قد حققت أفضل الإنجازات على مستوى المناطق حيث ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي بحوالي 29 مليار دولار مقارنةً بـ 29 مليار دولار عام 2001 (World Investment Report ,Unctad, 2003) .

وأشار تقرير المنظمة اللاحق إلى إن عام 2003 شهد صورة مختلطة للاستثمار الأجنبي المباشر في ما يتعلق بالدول المتقدمة ،فقد سجلت 10 منها ارتفاعاً في التدفقات الداخلة وسجل 16 منها انخفاضاً في هذه التدفقات ،بيد إن إعادة استثمار العائدات قد ارتفعت بفضل تحسن الربحية ،ولم تساعد في هذا الصدد الوتيرة البطيئة للانتعاش الاقتصادي . وانخفضت عمليات اندماج شراء

الشركات العابرة للحدود من حيث العدد والقيمة للعام الثالث على التوالي، وانخفضت إلى النصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الولايات المتحدة من (63) مليار دولار إلى (30) مليار دولار بما يرجع بهذا البلد إلى ما وراء لوكسمبورغ والصين وفرنسا، أما التدفقات الداخلة إلى منطقة اليورو فقد انخفضت عام 2003 بنسبة 16% من (328) مليار دولار عام 2002 إلى (275) مليار دولار لعام 2003، كما شهدت التدفقات الخارجة من هذه المنطقة انخفاضاً هي الأخرى بنسبة 12% من (300) مليار عام 2002 إلى (263) مليار دولار عام 2003. ويوضح التقرير نفسه إلى أنه في جانب التدفقات الداخلة اتسم توزيع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات بأنه كان أكثر توازناً وإن كانت البلدان المتقدمة ما زالت تستحوذ على النصيب الأكبر، وقد حدث أسرع نمو في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وهو ما يعكس حقيقة إن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات إنما يبحث عن السوق (World Investment Report ,Unctad, 2004) .

وعند تركيزنا الحديث عن الوضع الاقتصادي في العراق نجد أنه وبعدما يقرب من نصف قرن على تقديم الإعفاءات الضريبية والمساعدات الحكومية السخية للصناعة فيه وإبتداءً من خمسينيات القرن الماضي كانت النتيجة مؤسسات اقتصادية عامة خاسرة فاقدة للقدرة على المنافسة في الداخل وفي الخارج وإدمان مزمن من قبل إدارتها على المساعدات وإجراءات الحماية مع تخلف نوعي وكمي وسعري في أوضاع الصناعات التكميلية المغذية بالأجزاء والمدخلات وفاقدة لإمكانية الاستمرار أو البقاء وعاجزة عن اللحاق بالتجدد في مطالب السوق وأذواق المستهلكين ومصانع متقدمة هامشية لا ينفع معها علاج غير التخلص منها بالبيع أو التصفية، واستثمارات متراجعة سنة بعد أخرى مع افتقاد البلاد بشكل عام القدرة والحافز على جذب أو استقطاب المستثمرين الأجانب وبيروقراطية معقدة تنطوي على الكثير من القيود الإدارية التي تمنع فرص التقدم وتقمع سرعة الاستجابة وتستنفذ الكثير من المال والوقت والجهد وفساد إداري ومالي متغلغل في الكثير من جوانب الإدارة الحكومية ومشاكل موروثة متجذرة عميقاً في عقلية الكوادر الحكومية تتمثل في التمسك بالمفاهيم والأساليب الإدارية والمالية والمحاسبية القديمة، ولذلك كان لابد من علاج أو حل جذري لهذه المشكلة والتي أصبحت بكل المقاييس معقدة وربما يكون هذا الحل متأخراً بعض الشيء ولكن أن يأتي متأخراً خيراً من أن لا يأتي أبداً، ولذلك حرصت الحكومة العراقية الحالية على التسريع بسن القانون الجديد رقم 13 لسنة 2006 والذي امتاز باحتوائه على أحكام تنظيمية وحقوقية وتشجيعية شملت جميع المستثمرين (العراقيين وغير العراقيين) ولمرحلتي التأسيس والتشغيل بهدف جذب وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في البلد وحماية حقوق وممتلكات هؤلاء المستثمرين وعوائدهم وتوسيع وتنويع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات العراقية سواءاً في الداخل أم في الخارج.

ويغطي القانون الجديد كل فروع النشاط الاقتصادي تقريباً كالصناعة والزراعة والسياحة والصحة وغيرها باستثناء النشاطات المتعلقة بإنتاج النفط والغاز والمصارف وشركات التأمين، ولم يشترط القانون مشاركة مستثمر عراقي مع المستثمر الأجنبي سواء لغرض الترخيص أم التمتع بالإعفاءات الضريبية أو الحصول على الامتيازات والتسهيلات الأخرى، ونص القانون على تأسيس هيئة وطنية للاستثمار تتولى تنفيذ أحكامه وأجاز للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم تشكيل هيئات استثمار في مناطقها تتمتع بصلاحيات إصدار التراخيص ومنح الإعفاءات والتسهيلات وتنظيم شؤون المشاريع الاستثمارية فيها، ويهدف تسهيل عملية الترخيص أجاز القانون للهيئة إصدار إجازة التأسيس (رخصة الاستثمار) من خلال إنشاء ما يدعى بالنافذة الواحدة في الإقليم أو المحافظة. ويمكن تلخيص أهم الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد للمستثمرين بما يأتي:

- (1) التمتع بالإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات ابتداءً من سنة التشغيل مع الإعفاء من الرسوم لاستيرادات مستلزمات مرحلة التأسيس والتوسيع والتطوير والتحديث.
- (2) إدخال وإخراج رؤوس الأموال وعوائدها وفتح الحسابات في المصارف داخل العراق وخارجه.
- (3) التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات وتكوين المحافظ الاستثمارية .
- (4) استئجار الأرض اللازمة للمشروع لمدة خمسين سنة قابلة للتجديد وفي مشاريع الإسكان حق امتلاكها.

(5) إمكان تمتع المستثمر بمميزات إضافية خاصة وفقاً لاتفاقات دولية ثنائية بين العراق ودولة المستثمر أو وفق اتفاقات متعددة الأطراف مع حق المستثمر الأجنبي بيع مشروعه كلياً أو جزئياً. ورغم هذه الباقية المتنوعة من الامتيازات السخية والحوافز التشجيعية التي سيعمل القانون الجديد على توفيرها وإتاحتها أمام المستثمرين يبقى السؤال التالي مطروحاً على طاولة النقاش بانتظار الإجابة عليه وهو : إلى أي مدى سيحقق القانون الجديد في المرحلة القادمة هدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى العراق ؟ ، وإذا ما تم تحقيق مثل هذا الهدف بعد دخول القانون حيز التنفيذ فهل ستوازي هذه الاستثمارات في حجمها مستوى الطموحات المنشودة من قبل واضعي القانون ومشرعيه؟ .

إن الإجابة على تساؤل مهم من هذا النوع ربما يتطلب منا ابتداءً تقييم قدرة الحكومة العراقية الحالية على توفير مناخ استثمار جيد ومناسب يتلاءم ووجهات نظر المستثمرين الأجانب المرتقبين واشتراطاتهم بموجب المقاييس والأنماط التي يستخدمونها في اتخاذ وتثبيت قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، وذلك من خلال إجراء مراجعة شاملة لأداء هذه الحكومة في الفترة أو الفترات السابقة وتقويم خططها المستقبلية المسيرة باتجاه تهيئة وتطوير البنية التحتية في البلد والتي نرى انه يجب أن تكون من الشمول بحيث تمتد إلى تحسين أوضاع منتجي الأجزاء والمدخلات (المواد الأولية) وأوضاع الصناعات الثانوية (التكميلية) والخدمات الساندة كالطرق والجسور والطاقة

الكهربائية والمياه وشبكات الاتصال والصرف الصحي وتحسين المهارات الإدارية وتطوير نظم فرض وجباية الضرائب وتحسين إجراءات المحاسبة والإبلاغ المالي Accounting & Financial Reporting ذات الصلة بالإفصاح والشفافية في مختلف القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة أعداد المتعلمين والمتدربين ورفع احتياطي البلاد من الاختصاصيين من مهندسين وفنيين ومحاسبين وأطباء وقانونيين وغير ذلك من الأنشطة المطورة لخصائص السكان ذات الصلة بمناخ الاستثمار كالمعمل على إشاعة ثقافة الاحترام الطوعي للقانون وتنمية الشعور بالمسؤولية وأهمية الحفاظ على الممتلكات العامة وإيجاد حالة دائمة من الانسجام والسلم الاجتماعي ومحاولة القضاء على الأمراض الاجتماعية المزمنة كالأمية والفقر واللامبالاة بالمصلحة العامة ، وكما جرى في بعض بلدان جنوب شرقي آسيا كسنغافورة وماليزيا فإن الأمر قد يتطلب أيضاً العمل على إحداث ثورة في المفاهيم الاجتماعية السائدة وطرق التفكير وأسلوب تناول المواضيع ، وهكذا يكون من الضروري في عراق اليوم توافر قيادات سياسية طموحة وإدارات اقتصادية كفوءة تمتلك القدرة على أن تضع الأمور في نصابها الصحيح أي أن تضع الحصان قبل العربة في معالجتها لأمر التنمية والتعامل مع المستثمرين الأجانب عندها فقط يمكن أن يعمل قانون الاستثمار الجديد على تحقيق أهدافه وطموحات البلاد والعباد من وراءه .

وربما من الأجدى أن نُذكر هنا بأهمية تهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي أولاً ومن ثمة محاولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية ومحاولة الاستفادة منها ثانياً ، فبديهيّاً لا يمكن إحداث التنمية في أي دولة إلا بأيدي أبنائها المخلصين وبما يتاح لها من موارد اقتصادية ذاتية ، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي ينبغي أن يكمل وألا يحل محل الاستثمار المحلي ، وفي الوقت ذاته ينبغي إن يقدم الاستثمار الأجنبي للدولة المضيفة ما لا يستطيع الاستثمار المحلي أن يقدمه ، وإن يساعد أو على الأقل ألا يعوق الاستثمار المحلي عن أداء دوره الأساسي في التنمية ، فقد يكون من الصعب جذب المستثمر الأجنبي لكي يساعد في خلق التنمية الاقتصادية ذاتها بينما قد يكون من اليسير اجتذابه للمساعدة في استمرار دوران عجلة النمو الاقتصادي ، باعتبار إن المفهوم السائد للنمو الاقتصادي يشير إلى التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد على التدخل المباشر من قبل الدولة والذي لا يستدعي إجراء تغييراً كبيراً في الهيكل الاقتصادي للمجتمع عموماً ويقاس بحجم النمو الإجمالي الحاصل في كل من الدخل القومي والنواتج القومي وأما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الحكومة ويقتضي بحكم الضرورة إجراء تغييراً في الهيكل الاقتصادي للمجتمع .

إن تهيئه مناخ مناسب للاستثمار المحلي وحفز الإمكانات المتاحة عن طريق الإجراءات المختلفة قد يعمل على استقرار النشاط الاقتصادي وبيئة الأعمال المحلية ، مما قد يؤدي بالتالي إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ، فضلاً عن القيام بالترويج للفرص الاستثمارية خارجياً باعتبار إن المناخ الاستثماري الفعال هو مناخ إرسال وليس مناخ استقبال فقط ، وإن إجراءات تهيئه

المناخ ذات التمييز لاستثمار بعينه كالاستثمار الأجنبي فقط مثلاً يمكن إن تحقق بعض المكاسب السريعة على المدى القصير ولكنها قد تهدد تجربة التنمية الشاملة والمستدامة ذاتها على المدى الطويل.

ويلاحظ من التحليل أعلاه إن هناك استقطاب واهتمام عالمي بتدفق رأس المال الأجنبي ، حيث أدركت الكثير من البلدان المستجندات الاقتصادية العالمية وحدة المنافسة في الحصول على الموارد والاتجاه العالمي نحو المزيد من التحرر والتكامل الاقتصادي والذي يتطلب تحسين البيئة السياسية والأمنية والتشريعية والقانونية ذات الصلة بالمناخ الاستثماري والذي يعتبر تحسنه العامل الحاسم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة . ويجد هذا الكلام صداه الواضح لدى مختلف الحكومات في البلدان النامية نظراً لحاجة هذه البلدان الى المزيد من الاموال في سبيل النهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي ولأجل ادراك هذه الغاية نرى تزامم القوانين والتعليمات الصادرة بهذا الشأن في جميع هذه البلدان تقريباً بغية العمل على تحسين مناخ الاستثمار فيها وما القانون رقم 13 لسنة 2006 الذي شرع في العراق مؤخراً والذي اشرنا إليه فيما تقدم إلا مثلاً شاخصاً للمهتمين بتتبع مجرى التطورات المتصلة بهذا الموضوع .

ثانياً : مفهوم المناخ الاستثماري ومكوناته

يرى البعض إن المقصود بالمناخ الاستثماري من وجهة نظر المستثمر الأجنبي انه يشمل جميع العوامل التي ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار عند القيام بالأعمال داخل الدولة المضيئة والتي يمكن أن تؤثر في أمكانية تحقيقهم للأرباح وتحويلها إلى الخارج واسترداد رأس المال. إذاً فعبارة المناخ الاستثماري بالنسبة لأي دولة تشمل فلسفة تلك الدولة تجاه الاستثمارات الأجنبية والقوانين واللوائح التي تؤثر في الاستثمار ومدى الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي اللذان تنعم بهما ، وفي مفهوم آخر فإن المناخ الاستثماري هو محاولات او استحضارات الدولة لجذب الاستثمارات الخاصة (سلام، 2004: 183) .

ويلاحظ من المفهوم الأول انه يركز على محاولات الدولة المضيئة في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا إن المفهوم الثاني أطلق محاولات الدولة لجذب وتشجيع جميع أنواع الاستثمارات الخاصة، وهو ما قد يعني الاهتمام بكل من الاستثمارات الأجنبية بجانب الاستثمارات المحلية الخاصة. ويمكن التعرف على اتجاهات المناخ الاستثماري في أي دولة عن طريق دراسة مكوناته الرئيسية الآتية: المناخ السياسي، المناخ القانوني، المناخ الإداري وأخيراً المناخ الاقتصادي (سلام، 2004: 185-194)، وفيما يلي توضيح سريع لهذه المكونات وعناصرها المختلفة مع التركيز على المكون الأول بحكم ارتباطه بموضوع ومنهجية البحث.

أ - المناخ السياسي:

يشير مصطلح المناخ السياسي إلى فلسفة الدولة تجاه الاستثمارات الخاصة المحلية منها والأجنبية وما قد يحيط بهذه الاستثمارات من مخاطر سياسية Political Risk وتتنظر الشركات الدولية أو متعددة الجنسية إلى المخاطر السياسية على أنها - بصفة عامة - مخاطر الخسارة الناتجة عن اتجاهات الحكومة المضيفة التي تتدخل في ربحيتها. وهي تتضمن:

. الاتجاهات أو الإجراءات الحكومية التي تحد من حرية المستثمر في العمل في بيئة معينة.

. الاتجاهات أو الإجراءات الحكومية التي تؤدي إلى تأمين أصول الشركة.

فالمخاطر السياسية تتمثل في المخاطر الناتجة عن التأمين أو المصادرة أو نزع الملكية أو الحروب والاضطرابات الأهلية والفوضى وعدم استقرار الأوضاع الأمنية، ويمكن أن تتمثل هذه المخاطر أيضاً في القيود التي تضعها الدولة على الشركات مثل القيود على الإنتاج والقيود على التصدير والقيود على تحويل الأرباح أو إعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج. هذا بالإضافة إلى ما قد تتخذه الدولة من إجراءات مضادة للشركات الأجنبية بسبب دوافع سياسية سواء بإجراء تغييرات في بعض السياسات مثل تعديل قانون الضرائب أو تخفيض قيمة العملة المحلية أم زيادة عمليات الرقابة غير المناسبة. وربما يجد المتتبع أنه من الأهمية بمكان عند دراسة وتقييم المناخ السياسي ضرورة التعرف على مدى وجود سياسات حكومية ثابتة على المدى المتوسط والطويل، ومدى اعتماد هذه السياسات على تواجد أشخاص معينين في السلطة، ومدى تغيرها مع تغير القادة السياسيين وماهية المزايا التي توفرها أنظمة ضمان المخاطر غير التجارية إن وجدت.

ويمكن التعرف على مدى أهلية المناخ السياسي في أي دولة من خلال التعهدات أو الالتزامات التي تطرحها وثائق الدولة الأساسية من قوانين وأنظمة وتعليمات وكذلك عن طريق السياسات الحالية التي ينتهجها القادة السياسيون والحكومة في التعامل مع القضايا ذات الصلة، ويمكن كذلك الاسترشاد بنظرة الشخصيات المهمة في الدولة وأحاديث أو تصريحات القادة السياسيين أو قادة الرأي العام، وأيضاً عن طريق الاتفاقات الدولية التي تلتزم الحكومة بها لتشجيع وحماية أنشطة وعمليات الاستثمار.

ونظراً لأهمية المخاطر السياسية على المستوى الدولي، فإن البنك الدولي يتبعه وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف MIGA يقوم حالياً بتقديم خدمة التأمين على الاستثمارات فيما يتعلق بالمخاطر السياسية. وتشجيعاً لاستثمار رؤوس الأموال في البلاد الأجنبية فقد أنشأت بعض الدول عدداً من المؤسسات الخاصة لضمان الاستثمار في الدول الأخرى وذلك بتعويض المستثمر تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية، مثل: المصادرة، التأمين، فرض الحراسة، نزع الملكية، الاستيلاء الجبري وتأجيل الوفاء بالدين إلى أجل غير معقول، ومثل منع المستثمر من تحويل أصل أو دخل استثماراته، كذلك يشمل تغطية إخطار الأعمال العسكرية والاضطرابات الأهلية

العامة كالثورات والانقلابات والحروب او المنازعات الاهلية ،ويتم التأمين ضد هذه المخاطر مقابل رسم معين يدفعه راغبوا التأمين ،ومن أمثلة ذلك نظام ضمان الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية والذي تتولاه وكالة التنمية الدولية وهي جهاز يتبع وزارة الخارجية الأمريكية.

ولتحقيق هدف تشجيع الاستثمارات الدولية في المساهمة في خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللتسهيل على المستثمرين في فض المنازعات التي يمكن أن تنشأ بينهم وبين الدول المضيفة وذلك عن طريق التوافق والتحكيم بدلاً من اللجوء إلى القضاء فقد اعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير اتفاقية لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة ومواطني الدول الأخرى المستثمرون لدى تلك الدول، وبموجب هذه الاتفاقية ينشأ مركز دولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يمارس عمله في مجال تسوية المنازعات إذا وافق طرفا النزاع كتابة على ذلك.

وتشجيعاً لاستثمار رأس المال العربي في البلدان العربية متى توفر له الضمان المناسب، فقد وقعت هذه البلدان اتفاقية لإنشاء "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" بهدف تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية . وفي عام 1972 تم توقيع اتفاقية بين حكومات البلدان العربية الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتسوية منازعات الاستثمار بين البلدان المضيفة للاستثمارات العربية ومواطني البلدان العربية الأخرى ،بما يضمن إيجاد مناخ ملائم يسهم في تشجيع قيام الاستثمارات العربية بصورة متزايدة داخل البلدان العربية .

وفي شهر كانون الاول من العام 2002 قرر الأمين العام للجامعة العربية بدء العمل بمحكمة الاستثمار العربي في الأول من كانون الثاني 2003 . حيث تشكلت المحكمة بموجب المادة 28 من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية لعام 1980 ،وصادق عليها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بعمان من نفس العام ،وهو الأمر الذي استوجب تفعيلها بعد أن أقر تشكيلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عام 1984 .

وتختص محكمة الاستثمار العربية بالفصل فيما يعرضه عليها احد طرفي الاستثمار في المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية ،أو بين أي دولة طرف وأخرى ،أو بين دولة طرف والمؤسسات والهيئات العامة التابعة للإطراف الأخرى ،أو بين الأشخاص والمستثمرين العرب ،أو احد طرفي الاستثمار والجهات التي توفر ضمان للاستثمار طبقاً لهذه الاتفاقية .

ب ـ المناخ القانوني:

يتمثل المناخ القانوني في القوانين والقرارات والإجراءات القضائية التي تحكم النشاط الاستثماري سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويتعلق بذلك كيفية تفسير هذه التشريعات وتطبيقها ووسائل فض المنازعات. والعمل على تنقيح وتطوير واستكمال التشريعات المرتبطة بالاستثمار ومؤسساته،

مثل التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار، والتشريعات الضريبية والجمركية، والخصخصة، والتجارة، والأسواق المالية. وتعمل الدول المضيفة على التهيئة القانونية عن طريق تقديم كافة التسهيلات القانونية، بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية والخاصة، مثل وجود تشريع مستقل للاستثمار على إن يتضمن الوسائل اللازمة لاجتذاب رأس المال وتشجيعه وحفزه، عن طريق المزايا المختلفة من إعفاءات ضريبية وتقديم ضمانات واستثناءات. ويرغب المستثمر في المرونة في تفسير وتطبيق القوانين والعمل على استقرارها.

ويرى البعض إن الضمانات والمزايا والإعفاءات التي يقررها التشريع الداخلي للدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي - وإن كانت ذات فعالية لا تنكر - لا يمكن أن تكون في حد ذاتها التزاماً دولياً على عاتق الدولة التي أصدرت التشريع، ولا يعتبر إلغاؤها أو تعديلها بالتالي خروجاً على إحكام القانون الدولي المتعلقة باحترام التعهدات الدولية . إلا أن أي تغيير في القانون غير متوقع من جانب المستثمر قد يؤدي إلى حدوث مشاكل ومعوقات لما قد يطرأ على تقديرات وخطط المستثمر من تعديلات في ظل ظروف يسودها عدم الوضوح والاستقرار.

جـ - المناخ الإداري

يتمثل المناخ الإداري في الإجراءات الإدارية وتصرفات الأجهزة والمنظمات الحكومية التي تقوم بتنفيذ القوانين واللوائح وأسلوب تطبيقها، وهو بشكل عام يشمل النظام الإداري بالدولة. وكلما كان هناك اهتمام بالمؤسسات التي تعنى بالاستثمار وتنمية الموارد البشرية المرتبطة بالتطوير المؤسسي وكفاءة أداء المؤسسات، وتسهيلات إدارية وسرعة في الانجاز وسهولة وتبسيط في الإجراءات ، عمل ذلك على تحسن المناخ الاستثماري، مما يشجع ويجذب المستثمرين. ويشمل المناخ الإداري أيضاً تحسين وتطوير قدرات وفاعلية الأجهزة المعنية بترويج الاستثمار، والاعتماد على أساليب حديثة لترويج القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وترويج الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية .

إن أكثر المشاكل إلحاحاً أمام الاستثمارات الخاصة والأجنبية في الدول النامية تتمثل في الازدواجية في الاختصاصات والتضخم التنظيمي في الجهاز الإداري للدولة ، ووجود تخطيط تنظيمي في الإدارة والإشراف على نشاط الاستثمار ، وعدم وجود تنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة ، والروتين الحكومي الزائد والبيروقراطية البالغة التعقيد ، حيث تسيطر الإجراءات والتعقيدات الإدارية وتكثر لجان الدراسات والمراجعة والتقييم ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود درجة معقولة من الشفافية نتيجة النقص في البيانات والمعلومات المالية وغير المالية المنشورة والتي يحتاجها المستثمرون وعدم دقتها في غالب الأحيان وصعوبة الحصول عليها وعدم توافرها في الوقت المناسب .

د . المناخ الاقتصادي :

يشار إلى المناخ الاقتصادي على أنه الفلسفة التي تتخذها الدولة نحو الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية ، والعمل على جذبها وتوفير الظروف والتسهيلات الاقتصادية اللازمة لها. أي أنه يمثل مجموعة القوى والكيانات والنظم والعوامل والظروف والأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تتمثل بالآتي:

- فلسفة وسياسات الدولة تجاه الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية .
- السياسات النقدية والأئتمانية والمالية والاقتصادية.
- السياسات المتعلقة بالادخار والاستثمار والاستهلاك.
- نظام وأسعار الصرف الأجنبي وتحويل الإرباح واسترداد رأس المال.
- السياسات المتعلقة بالأجور والأسعار ومعدلات التضخم.
- اتساع السوق المالي ومستوى تطوره.
- السيولة المحلية وأسعار الفائدة والتطورات النقدية والمصرفية.
- الموارد الاقتصادية وخدمات البنية الأساسية.
- قطاعات النشاط الاقتصادي (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات).
- قطاعات الأعمال (الخاص، المختلط ، العام،...).
- البطالة والإفلاس والديون المتعثرة.
- الإيرادات والنفقات والعجز أو الفائض في الموازنة العامة.
- الإنتاج القومي والنمو والتنمية الاقتصادية، والتي تظهر في صورة مؤشرات الحسابات القومية مثل الدخل القومي والنتاج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد.
- الرفاهية الاقتصادية والسكان وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه.
- الدين العام الخارجي والاحتياطيات الدولية.
- التجارة الخارجية (الصنادير والواردات) والميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- الدورات الاقتصادية (رواج، انكماش، ركود، انتعاش).
- الشفافية والإفصاح عن مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- تدفق رؤوس الأموال واستثمارها عبر الأسواق والدول.
- الهيئات والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية القومية والإقليمية والدولية.
- الشركات متعددة الجنسية واستخدام ونقل التكنولوجيا المتقدمة.
- التطورات الاقتصادية الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية.

ويلاحظ من كل ما تقدم أن مكونات المناخ الاستثماري وعناصره المختلفة الاقتصادية وغير الاقتصادية يؤثر بعضها في البعض الآخر وتتكامل معاً لتمثل بعد ذلك التهيئة والاتجاه العام للمناخ الاستثماري، هذا بالإضافة إلى أن المناخ الاستثماري المحلي يمكن أن يؤثر ويتأثر في الوقت ذاته بالتطورات الخارجية التي تحدث في المناخ السياسي والاقتصادي العالمي، ويمكن القول إن بلوغ الكفاءة في جذب الاستثمارات الأجنبية مرتبط بتوفر هذه العناصر والمكونات مجتمعة في البلد المعني وليس على مجرد توفر بعضها فقط ..

ثالثاً : مقياس اتجاه المناخ الاستثماري

هناك مقاييس كثيرة لقياس اتجاهات المناخ الاستثماري في أي دولة، ومن المقاييس شائعة الاستخدام عملياً والتي تعتمد بعض الشركات متعددة الجنسية ذلك المقياس المبين بالجدول (1)، ويعتمد هذا المقياس على اختيار مجموعة من عناصر مناخ الاستثمار ثم إعطاء كل عنصر وزناً نسبياً يتضمن حداً أدنى وحداً أقصى مقدراً بعدد من النقاط، وينقسم كل عنصر إلى عوامل فرعية (حالات العنصر المختلفة) والتي تأخذ كل منها عدداً من النقاط ما بين الحدين الأقصى والأدنى لكل حالة من حالات العنصر، حيث يتم اختيار حالة العنصر المناسب والتي تعكس وزن الأهمية النسبية للعنصر في الدولة المضيفة. ويتم جمع هذه التقديرات لتصنيف المناخ الاستثماري في ضوء عدد النقاط التي يحصل عليها من مجموع النقاط البالغ مجموعها (178) نقطة، حيث يتم نسبة عدد النقاط التي يحصل عليها تقدير المقياس لاتجاهات مناخ الاستثمار في الدولة المعنية إلى إجمالي عدد النقاط الـ (178) ليتم تصنيفها بالتالي إلى:

مناخ مناسب جداً للاستثمار	81 – 100 %
مناخ مناسب للاستثمار	61 – 80 %
مناخ مناسب إلى حد ما للاستثمار	41 – 60 %
مناخ غير مناسب للاستثمار	21 – 40 %
مناخ غير مناسب إطلاقاً للاستثمار	00 – 20 %

الجدول (1) مقياس اتجاهات مناخ الاستثمار

العناصر المهمة في المناخ الاستثماري	مدى العنصر مقدراً بالنقاط	حالات العنصر المختلفة	عدد النقاط لكل حالة	تقدير اتجاهات المناخ الاستثماري
فلسفة الدولة نحو الاستثمارات الخاصة (المحلية والأجنبية)	صفر- 10	. التشجيع والترحيب التشجيع مع وجود بعض القيود . عدم الترحيب	10 6 صفر	X
الاستقرار السياسي	صفر- 12	. استقرار على المدى الطويل .. . استقرارا يعتمد على شخصيات مهمة . اضطرابات مع استمرار الحكومة... . ضغوط داخلية وخارجية مؤثرة. . انقلاب وتغيير جذري. . عدم استقرار وتقلب الظروف السياسية.	12 10 8 4 2 صفر	X
التأمين ضد المخاطر غير التجارية	صفر- 10	. التزام كامل التزام إلى حد ما لا يوجد التزام	10 5 صفر	X
المرونة في تفسير وتطبيق قوانين الاستثمار	2 - 10	. مرونة كبيرة جدا . مرونة كبيرة . مرونة إلى حد ما . مرونة ضعيفة . لا يوجد مرونة	10 8 6 4 2	X

استقرار التشريعات والقوانين	2 - 10	. استقرار على المدى الطويل . استقرار مع بعض التغيير . عدم استقرار	10 6 2	X
وسائل فض المنازعات	4 - 10	. في إطار الاتفاقيات الدولية . عن طريق محاكم خاصة . عن طريق المحاكم الداخلية	10 7 4	X
الحوافز والإعفاءات التي تتضمنها قوانين الاستثمار	4 - 10	. حوافز وإعفاءات مناسبة . حوافز وإعفاءات غير مناسبة	10 4	X
الإجراءات الإدارية	2 - 10	. تبسيط الإجراءات الإدارية . وجود تعقيدات إدارية قليلة . طول وتعقيد الإجراءات الإدارية	10 6 2	X
مدى توافر المعلومات (مستوى الشفافية)	2 - 10	. معلومات متوافرة ودقيقة . معلومات متوافرة ولكن غير دقيقة . صعوبة الحصول على المعلومات	10 6 2	X

X	12	. لا قيود	صفر-12	تحويل الإرباح واسترداد رأس المال
	8	. قيود زمنية		
X	6	. قيود على رأس المال		
	4	. قيود على رأس المال والإرباح		
	2	. قيود ثقيلة		
	صفر	. استحالة استرداد رأس المال		
X	12	. مساواة في التعامل.	صفر-12	التمييز والرقابة على
	10	. قيود بسيطة ولا رقابة .		أعمال الأجانب مقارنة
	8	. لا قيود ولكن بعض الرقابة		بالأعمال التي يقوم بها
	6	. قيود ورقابة		المواطنون المحليون
	4	. بعض القيود ورقابة شديدة		
	2	. قيود ورقابة شديدة		
	صفر	. لا يسمح للأجانب بالاستثمار		
X	14	أقل من 1%	2 - 14	معدلات التضخم
	12	1% - 3%		
	10	3% - 7%		
	8	7% - 10%		
	6	10% - 15%		
	4	15% - 35%		
	2	35% - فأكثر		
X	8	. حسنة	2 - 8	خدمات البنية الأساسية
	4	. ضعيفة		(التحتية)
	2	. قصور شديد		
X	10	. سوق متطورة ونشطة	2 - 10	مدى اتساع السوق المالي و تطوره
	6	. سوق محدودة		
	2	. سوق محدودة جداً		
X	10	. استقرار على المدى الطويل	2 - 10	الاستقرار في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
	6	. تغيرات إلى حد ما		
	2	. عدم الاستقرار		
X	10	. تنظيم مستقر وسليم	2 - 20	سوق الصرف الأجنبي
	8	. تعدد في أسعار الصرف		
	2	. سوق محدودة جداً		
XXXXX		المجموع	178 - 26	

المصدر: (سلام، 2004 : 196 - 198)

رابعاً : دور المعلومات المحاسبية في جذب الاستثمارات الأجنبية

سنتناول في هذا الجزء من البحث دور المحاسبين والمعلومات التي يقدموها في عمليات الترويج الهادفة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية سواءاً في مرحلة التخطيط للقرار الاستثماري أم في مرحلة تثبيته وكذلك دورهما في حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ نتيجة اختلاف المصالح ووجهات النظر في مجال تحديد حجم التعويضات التي من المفروض أن يحصل عليها المستثمر الأجنبي من صناديق الضمان الخاصة عن الخسائر التي تطاله نتيجة مواجهته للمخاطر غير التجارية المؤمن ضدها في ضوء المقدمات التي تعرضنا لها في الأجزاء السابقة من البحث. واحد المناهج التي سنعتمدها لوصف الدور الذي ينبغي أن يقوم به المحاسب متميزاً عن الدور الذي يقوم به متخذ القرار في هذا المجال هو ذلك الذي يصف المحاسب بأنه الطرف القائم بتقييم المعلومات والذي يعرفه احد الباحثين كالآتي : (إن من مهام المحاسب أن يقوم بالاختيار من بين نظم المعلومات ذات الكلفة ذلك النظام الذي يحقق اكبر منافع صافية للمنشأة وتحدد تلك المنافع طبقاً لما إذا كان نظام المعلومات يؤدي إلى تحفيز متخذ القرار إلى اتخاذ القرارات التي يعتبرها المحاسب هي أفضل ما يمكن للمنشأة أن تحققه أو تحصل عليه) (محمد العظمة، 1988: 163، نقلاً عن Kaplan, 1982: 12)، وتبعاً لذلك وحيث يشكل مستوى الاقتصاد الكلي نطاق اهتمام بحثنا الحالي فقد يجدر بنا القول انه ينبغي على المحاسبين في البلدان النامية أن يختاروا من بين السياسات المحاسبية المتنوعة ونظم الإبلاغ المالي ذات الكلفة تلك السياسات والنظم التي تؤدي إلى تحفيز المستثمرين الأجانب على اتخاذ القرارات التي يمكن أن تعتبر اقتصادياً واجتماعياً أفضل ما يمكن أن تحققه الجهات المعنية أو المسؤولة عن الاستثمار لصالح ذلك البلد المهتم باستضافة هذا النوع من الاستثمارات.

فقد أشارت العديد من البحوث والدراسات إلى إن المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية تكتسب أهميتها نظراً للفوائد التي يمكن ان تحققها في مجال صنع وإتخاذ مختلف انواع القرارات الاقتصادية لاسيما القرارات التي يتخذها رجال الاعمال في مجال الاستثمار ، فالقرار الذي يتخذه هؤلاء المستثمرين عادةً ما يبنى على اساس تقويم التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة به بما في ذلك تقويم درجة المخاطرة المحيطة باحتمال تحقق هذه التدفقات ، ويتركز دور القوائم المالية المدققة الواردة ضمن هذه التقارير بتوفير المعلومات التي يسترشد بها متخذو هذه القرارات في تقدير حجم التدفقات النقدية الممولة وتقدير احتمالات او فرص تحققها على ارض الواقع ، وهو الأمر الذي طالما أكدته العديد من الأبحاث والدراسات التي تم إجراؤها بهذا الخصوص حتى ذهب أحد هذه البحوث إلى الاستنتاج بأن هذه التقارير المالية تعد هامة جداً وربما يضعها المستثمرون في المركز الاول على رأس قائمة مصادر معلوماتهم (راجع على سبيل المثال : مطر، 1988: 28) .

وعلى الرغم من اتفاق اغلب الجهات المهنية المنظمة لشؤون مهنة المحاسبة على نطاق العالم على ضرورة تبني إنموذج عام للقوائم المالية أصبح يعرف تقليدياً بالقوائم المالية ذات الغرض العام والذي يقوم على اساس افتراض وجود قواسم مشتركة لاحتياجات المجموعات المختلفة والمتعددة من المستخدمين المحتملين للمعلومات المحاسبية فإننا نرى ولاغراض تحسين المناخ الاستثماري وتفعيل سياسة ترويج ناجحة لجذب المستثمرين الاجانب في البلدان النامية عموماً وفي العراق خصوصاً ضرورة تحول المحاسبين في هذه البلدان عند إعدادهم للقوائم المالية لاعتماد خصائص واحتياجات مستخدم مستهدف Target User وذلك قبل التفكير باعادة صياغة السياسات المحاسبية المتعلقة بوظيفة الابلاغ المالي Financial Reporting، وربما يكون شرط الملائمة Relevant المبرر الأكثر منطقاً لتبرير هكذا منحنى من حيث إن المعلومة المقدمة لا تكون مفيدة أو ملائمة تحديداً إلا إذا عملت على تخفيض حالة عدم التأكد المحيطة بالقرار موضع الاهتمام أو حسنت تلك المعلومة من إمكانية صانعي القرار على وضع التنبؤات أو تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة بخصوص ذلك الشأن (15: 2000, Romney & Steinbart)، وفي الوقت ذاته يقوم على افتراض اساسي وهو إن المعلومة لا تكون ملائمة إلا حينما ترتبط بمستخدم معين وينمط قرار محدد، ويتعبير آخر أن الملائمة ترتبط بخصائص معلومات يفهمها مستخدم معين وهي بذلك يمكن ان تتأثر بالاطار الثقافي الذي يعيش بضمنه هذا المستخدم، إن مستخدم المعلومات المحاسبية يعتمد كثيراً على مستوى إدراكه وخبرته وأهدافه في ربط معلومات معينة بنموذج قرار يحاول صنعه أو اتخاذه وطالما إن أموراً مثل الإدراك والخبرة والأهداف الذاتية تتحدد في ضوء الإطار الثقافي الذي يعيش بضمنه ذلك الفرد (متخذ القرار) فإن المعلومة الملائمة ترتبط بالتالي بشكل مؤثر بذلك الإطار، وفي هذا الصدد يشير آخرون الى إن الملائمة هي قضية سايكلوجية تعتمد في جزء كبير منها على قوة إدراك الفرد وحده، ومن هنا نستطيع القول إن الملائمة تتحدد في ضوء نوعية المستخدم ووسيلة عرض المعلومة وطبيعة الحاجة المعلوماتية لدى ذلك المستخدم وشكل الاستجابة من المجهز والمواقف الحكيمة التي يمر بها متخذ القرار والظروف المحيطة به.

إننا هنا نبدو كمن يسعى لإثبات ان المعلومة المحاسبية لا تعد ملائمة بذاتها وإنما في مقدرتها على اثبات علاقتها بخصائص معينة مرغوبة او مطلوبة من قبل مستخدم بعينه، ولذلك أصبح يتوجب علينا طرح السؤال التالي ومحاولة الإجابة عليه وذلك قبل تقويم صحة ما سننول إليه من استنتاج في نهاية المطاف وهو: هل إن مستثمرين أجانب متعددين من مجتمعات أو دول وقارات مختلفة يطلبون توافر خصائص محددة في المعلومات المحاسبية للوصول بها الى درجة ملائمة مقبولة؟

إن الإجابة على تساؤل مهم من هذا النوع ربما يتطلب منا ابتداءً تحديد نوع الملائمة الذي ينبغي الحديث عنه في الاطار المحاسبي، فالباحثين في حقول المعرفة الأخرى طالما تحدثوا عن انواع

متعددة من الملائمة مثل :الملائمة العددية ،الملائمة الادراكية ،الملائمة المنبثقة من تعلق المعلومة بموضوع القرار،الملائمة الموقفية والملائمة التحفيزية ،اما في نطاق المحاسبة فقد أشار بعض الباحثين بالتحديد إلى أربعة أنواع من الملائمة وهي : الملائمة العامة ،الملائمة الدلالية ،الملائمة للقرار والملائمة للهدف (العاني، 2004 : 203)،وفي الوقت الذي يشير فيه مصطلح الملائمة العامة الى ملائمة النظام المحاسبي والكشوفات المالية التي ينتجها بشكل عام فان النوع الثاني من الملائمة وهي الملائمة الدلالية تتحقق فقط عندما يدرك المستخدم المعاني المقصودة من المعلومات الواردة في القوائم المالية في حين يشير مصطلح الملائمة للقرار الى علاقة المعلومة بالقرار المنوي اتخاذه اما الملائمة للهدف فانها تمثل قمة حالات الملائمة اذ ينبغي بموجبها توفير المعلومات التي تحقق اهداف المستخدمين ،ويرى بعض الباحثين ان المحاسبة غالباً ما تقف عند النوع الثاني من الملائمة وهي الملائمة الدلالية (Hendrikson & Breda, 1992) في حين يرى اخرون ان المحاسبة تسعى جاهدة لتحقيق درجة ملائمة أبعد من ذلك وهي محاولة تحقيق الملائمة للقرار والملائمة للهدف في الوقت ذاته(العاني، 2004، 203).

إن ما تقدم يعني بالنسبة لنا ضرورة الاختيار ما بين أمرين لا ثالث لهما وذلك إذا ما أريد للمعلومات المحاسبية التي تقدمها منظمات الاعمال العربية بصفة عامة والعراقية منها على وجه الخصوص أن تتسم بخاصية الملائمة لاحتياجات المستثمرين الأجانب المرتقبين وبالتالي إحداث شيء من التحسن في مناخ الاستثمار في هذا البلد(العراق) :

الأول : يتجسد بضرورة الاستمرار بالسياسات ونظم المعلومات المعمول بها حالياً في مجال المحاسبة والابلاغ المالي في البيئة المحلية مع تطويرها بما يسمح باعداد مجموعة من القوائم او التقارير المالية الاضافية (الملحقة) والتي يجري اعدادها وفق شروط ومتطلبات المستخدمين المرتقبين من المستثمرين الأجانب المنشود استقطابهم لغرض الاستثمار في هذا البلد .

والثاني : يفرض علينا بدوره اقتراح الانتقال بشكل كلي إلى اعتماد المعايير الدولية للابلاغ المالي في صياغة السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مؤسساتنا الاقتصادية في مجال إنتاج وتوصيل المعلومات والتخلي عن الأسس والقواعد والنظم المحاسبية المعتمدة حالياً.

وتكتسب هذه المقترحات أهميتها انطلاقاً من الإيمان بان على المحاسبين مسؤولية عمل أي شيء من شأنه زيادة القدرة على فهم الكشوفات المالية من قبل المستخدمين المحتملين للمعلومات المحاسبية وذلك لان المحتوى الإخباري للمعلومات Informational Content وكذلك القدرة الإعلامية للكشوفات المالية إذا ما كانتا غير موجودتين فان المستثمرين وبقية المستخدمين المحتملين لهذه الكشوفات سينشدون مصادر أخرى للمعلومات بعيداً عن المحاسبة وكشوفاتها (كام، 2000: 39) .

الخلاصة والاستنتاجات

لقد وجدنا بأن الاستثمار الأجنبي يشكل اليوم محور منافسة دولية حامية لأنه يشكل المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في العديد من دول العالم ولذلك نرى بأن هذه الدول تتبارى الآن من أجل جذب المزيد من هذا النوع من الاستثمارات وذلك من خلال توفير المحفزات والإعفاءات والإغراءات الهادفة لبلوغ ذلك الهدف، وتتخطى في ذلك دول مهمة من العالم بشطريه المتقدم والنامي، ويلاحظ على سبيل المثال لا الحصر إن الصين في إطار سياستها الاقتصادية الجديدة قد نجحت في التمتع بأعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية دون التفريط بمصالحها وسيادتها الوطنية وهي ظاهرة لافتة وجديرة بالدراسة والمتابعة، كما أنها تحمل دلالات فكرية واقتصادية مفيدة جداً بالنسبة لنا نظراً للجدل المثار حالياً حول قانون الاستثمار في العراق وما قد يترتب عليه في نظر البعض من مخاوف على السيادة والمصالح الوطنية.

ولاحظنا أيضاً بأن العديد من الدول النامية قد سعت في السنوات القليلة الماضية إلى تطبيق برامج واسعة النطاق تستهدف تعزيز جاذبيتها بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب، واعتمدت هذه البرامج بشكل أساسي على محاور ثلاثة، تمثل أولها بأجراء تغييرات في السياسات والتشريعات الاقتصادية لجعلها أكثر مرونة وجاذبية بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب، وثانيها بإيجاد حوافز جديدة أو تطوير القائم منها لجعلها تتناسب مع تطور احتياجات ومطالب أولئك المستثمرين، أما المحور الثالث فتمثل في تنفيذ حملات ترويجية مكثفة للتعريف بفرص ومزايا الاستثمار في البلد المهتم باستضافة هذا النوع من الاستثمارات، ويبدو بأن هذه المحاور الثلاثة مترابطة ويكمل إحداها الآخر، ولكن قد يجادل البعض بأن المحور الأول ربما يعد العامل الأكثر أهمية في جذب المستثمرين الأجانب، ومن جانبنا نقول بأنه يمكن أن يكون هذا الكلام صحيحاً في ظل ظروف اعتيادية غير أنه يتعين علينا أن لا نغفل شأن عامل آخر يحظى بأهمية بالغة وربما يعد العامل الحاسم في تثبيت قرار الاستثمار الذي يتخذه المستثمرون الأجانب في ظل ظروف أخرى (غير اعتيادية) إلا وهو عامل الاستقرار السياسي والأمني في البلدان الساعية لاستضافة مثل هذه الاستثمارات، فالعبرة في موضوع تشجيع الأجانب على القدوم باستثماراتهم إلى البلد ليست هي دائماً بسن القوانين والتعليمات الصادرة بشأنها بل العبرة في أهمية أن تدرك الحكومة في ذلك البلد لضرورة تبنيها لسياسات تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز حالة الاستقرار السياسي والأمني وذلك كله من أجل خلق حالة من الأمان والطمأنينة لدى المستثمرين الأجانب الحاليين منهم والمرقبين إزاء المخاطر غير التجارية التي يخشون مواجهتها، حتى وإن ترتب على ذلك تحمل هذه الحكومة لبعض الكلف السياسية نتيجة لتقديمها بعض التنازلات لمعارضيهما كعفوها العام عن المعتقلين أو إجراءها لمصالحة وطنية شاملة، وكذلك تحملها لأعباء مالية نتيجة اعتمادها لنظم ضمان خاصة ضد المخاطر غير التجارية لصالح المستثمرين الأجانب وتجنيداً لها لأعداد إضافية من رجال الأمن والخبراء الاقتصاديين أو تبنيها

لإجراءات وبرامج نشر ثقافة التسامح ومحو ثقافة معاداة الأجانب وتنمية الشعور بأهمية المصلحة العامة وما شابه ذلك ، وذلك كله في سبيل خلق مناخ استثماري مناسب بدرجة معقولة ومقبولة على نطاق واسع من قبل المستثمرين الأجانب ..

وأما فيما يتعلق بدور المحاسبة ونظم الإبلاغ المالي في جذب الاستثمارات الأجنبية وجدنا أن من مهام المحاسب بشكل عام أن يقوم بالاختيار من بين نظم المعلومات المحاسبية المتنوعة ذلك النظام الذي يحقق أكبر منفعة للوحدة الاقتصادية وتتحدد تلك المنفعة طبقاً لما إذا كان نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تحفيز متخذ القرار إلى اتخاذ القرارات التي يعتبرها المحاسب هي أفضل ما يمكن للمنشأة أن تحققه أو تحصل عليه، وتبعاً لذلك وحيث يشكل مستوى الاقتصاد الكلي نطاق اهتمام بحثنا الحالي فقد وجدنا من المنطقي الاستنتاج بأنه ينبغي على المحاسبين في البلدان النامية ومنها الدول العربية أن يختاروا من بين السياسات المحاسبية المتنوعة ونظم الإبلاغ المالي الحديثة والمتطورة ذات الكلفة تلك السياسات والنظم التي تؤدي إلى تحفيز المستثمرين الأجانب على اتخاذ القرارات التي يمكن أن نعتبرها اقتصادياً واجتماعياً هي أفضل ما يمكن أن تحققه الهيئات المعنية أو المسؤولة عن الاستثمار لصالح ذلك البلد المهتم باستضافة هذا النوع من الاستثمار ،وبسبب اختلاف وتنوع الأطر الثقافية التي تحيط بالمستثمرين الأجانب المرتقب استقطابهم للاستثمار في البيئة المحلية ولأجل الوصول بالمعلومة المحاسبية المنتجة محلياً الى درجة مقبولة من خاصية الملائمة فقد يبدو من المعقول والمقبول منطقياً هنا اقتراح الانتقال بشكل كلي إلى اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي في مجال صياغة السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مؤسساتنا الاقتصادية والتخلي ربما كلية عن الأسس والقواعد والنظم المحاسبية المعتمدة حالياً ويأتي في مقدمتها النظام المحاسبي الموحد ،وبهذا وبناءً على كل ما تقدم يتأكد لنا صحة ومصادقية ما ذهبنا إليه في فرضية البحث.

إن الالتزام الكامل والتطبيق الناجح لنظم المحاسبة والإبلاغ المالي الحديثة والمتطورة التي قصدناها واعتماد نظم ضمان ضد المخاطر غير التجارية لصالح المستثمرين الأجانب الحاليين منهم والمرقبين في بعض البلدان العربية وتحديداً منها ما يعاني من حالة تخلف في الإجراءات الإدارية والمحاسبية ومواجهتها لحالة اضطراب سياسي وأمني في الوقت الحاضر (كالعراق، لبنان والجزائر) يمكن أن يكون له بالغ الأثر في تحسين صورة هذه البلدان أمام أنظار متخذي القرارات الاستثمارية الأجانب شريطة أن يشكل الاهتمام بهذا الموضوع عملية متصلة ومتزامنة حتى لا تتضرر السمعة الاستثمارية لهذه البلدان على المدى البعيد ،وقد أكدت الوقائع والأحداث بما لا يدع مجالاً للشك فاعلية مثل هذا التوجه وتجاوزه لأهميته النسبية الظاهرة في كافة المقاييس التقليدية.

المصادر

- 1 . هيل عجمي الجناي ، الآثار المحتملة للاتحاد الأوربي على البلاد العربية . بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، العدد 34 ، (نيسان، 2001) .
2. عماد صالح سلام ، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية . بيروت : اتحاد المصارف ، 2004.
- 3 . محمد مطر ، الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض . بحث منشور في مجلة دراسات تصدر عن الجامعة الأردنية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني (شباط ، 1988) .
- 4 . فيرنون كام ، نظرية محاسبية . (تر) رياض العبد الله . الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر ، 2000 .
- 5 . معاوية كريم شاكر العاني ، اثر الإطار الثقافي في نظام الإبلاغ المالي / العراق حالة دراسية ، أطروحة دكتوراه في المحاسبة ، الجامعة المستنصرية ، 2004 .
- 6 . محمد العظمة ، اثر الهيكل التمويلي على تمويل المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية . بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس عشر ، العدد الثالث (1988) .

- 7-(Hendrikson & Breda ,1992): Henderiksen , Eldon S. & Michael F.Vane
Breda , Accounting theory . 5 th Ed. , Richard D.Irwin Inc.,1992 .
- 8 – (Romney & Steinbart ,2000) Romney,Marshall B. & Steinbart,Paul
John Accounting Information Systems . ,8 th Ed., Prentice Hall ,Inc.
,2000 .
- 9 - United Nations Conference on Trade and Development , World
Investment Report (2001,2003,2004), (www.unctad.org) .